

## السلوك السياسي الامريكى تجاه العراق بعد العام 2003 وآفاق المستقبل

أ.د. فكرت نامق عبد الفتاح (\*)  
م.م. عبد الجبار كريم عبد  
الامير (\*\*)

### المقدمة :

يعود بداية التوجه الأمريكى حيال العراق إلى عقود خلت من القرن الماضى وبعد سقوط الشاه في إيران ومجيء نظام جديد على أسس دولة إسلامية، إذ شكل هذا التغيير اختلالاً في التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، لذا سارع صناع القرار الأمريكى ودوائر أبحاث الإستراتيجية الأمريكية في رسم سياسة جديدة للمنطقة وإعطاء العراق دوراً لوقف تداعيات الخلل الاستراتيجي ، ومع بدء الحرب العراقية – الإيرانية في ايلول عام 1980 تطورت العلاقات الأمريكية – العراقية مع تطور الحرب وتغير ميزان القوى في ساحات المعارك ، وبعد انتهاء هذه الحرب خرج العراق بقدرات عسكرية تؤهله لأداء دور عسكري سياسي أكثر فاعلية على الصعيد الإقليمي ، متزامناً مع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وتفكك الاتحاد السوفيتي وبروز نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية برزت أهمية احتواء وتحجيم إطراف دولية أخرى أو إقليمية كانت اقل شأنًا كأهداف رئيسة لإستراتيجية الأمريكية ، وبقدر تعلق الأمر بالعراق فقد شغل العراق موقعاً متميزاً في التفكير الاستراتيجي الأمريكى خاصة بعد خروجه من الحرب مع إيران كقوة إقليمية ذات قدرات مادية ومعنوية ربما تأهله لأداء دور إقليمي لا يتوافق والتصورات الأمريكية ، وعليه باتت عملية تحجيم قدرات العراق ودوره هدفاً مهماً في السياسة الخارجية الأمريكية .

### المبحث الأول

#### العلاقات الأمريكية – العراقية ( 1990 – 2003 )

يمتاز العراق بموقع جيوبولوتيكي – إستراتيجي مهم ، أكسبه أهمية كبرى ، فهو يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط ، هذا الموقع جعله ذا أهمية كبرى سيما من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية . إذ يعود الاهتمام الأمريكى بالعراق إلى حقبة مبكرة نسبياً وتحديداً إلى وائل القرن الماضى ، إذ ان العراق وما يمثله من موقع استراتيجي ، وبما يحتويه من إمكانيات وثروات كامنة بمختلف أنواعها جعلت منه محط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك سارعت إلى احتلال العراق والسيطرة عليه ، حيث هناك وثائق كثيرة كانت قد أعدت قبل سنوات لهذا الغرض، فبعد

(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

(\*\*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

انتهاء العمليات العسكرية في حرب الخليج الثانية مباشرةً في ربيع العام 1991، اشرف (بول وولفيتز) على أعداد مجموعة من الخطوط الإرشادية سميت بـ " دليل تخطيط الدفاع " تضمنت أسلوب التعامل مع نظام صدام، وبقية العالم في عصر ما بعد الحرب الباردة، وقد تسربت هذه الأفكار إلى وسائل الإعلام في العام 1992، ويعتقد وولفيتز: ان الاحتواء يعد من مخلفات الحرب الباردة، وان الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي ان تستخدم قوتها العسكرية الضاربة بصورة استباقية أي ان لا تنتظر حدوث فعل مادي معين ضدها، وان تلجأ إليها بمفردها إذا احتاج الامر ذلك، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ان تمنع الآخرين من استعمال الأسلحة النووية والكيميائية او البيولوجية.<sup>(1)</sup>

وبعد ان أدركت الولايات المتحدة الأمريكية: بأن سياستها تجاه العراق، والمتمثلة في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمالي العراق وجنوبه، وسياسة الاحتواء المزدوج، قد فشلت في إسقاط النظام العراقي الحاكم، فاتجهت في إحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها بإسقاط نظام الرئيس صدام في العراق عن طريق استخدام القوة، جاء ذلك عن طريق قيام الكونكرس الأمريكي باعتماد قانونين يدعمان ذلك التوجه، وهما (2) :

- 1- قانون تحرير العراق لعام (Iraq liberation Act 1998) : والذي اعتمد في تشرين الثاني من العام 1998، وتضمن: دعم تبديل النظام، وتخصيص مبلغ (97) مليون دولار كمساعدة إعلامية ودعائية وعسكرية للقوى والأحزاب المعارضة للنظام السياسي في العراق .
  - 2- قانون تفويض الرئيس الأمريكي باستخدام القوة ضد العراق، والذي اعتمده الكونكرس بتاريخ 2/ تشرين الأول من العام 2002، في حمى الحرب ضد الإرهاب، وتصاعد الأزمة مع العراق .
- ومع وصول الرئيس الامريكى جورج بوش الابن الى سدة الحكم في كانون الثاني عام 2001، ومعه المحافظين الجدد، برزت معهم سياسات الحرب والهيمنة بشكل جلي، بل ان هذا البروز كان - كما يبدو - استقرار للسياسة الأمريكية التي ترجع الى عقد ونصف من الزمن، اي مع تفكك الاتحاد السوفيتي في العام 1991، اذ ان توجهات ادارة الرئيس جورج بوش الابن كانت وكأنها استمرار للسياسة الخارجية الأمريكية لادارة الرئيس بيل كلينتون، وعلى الرغم من ان تلك الادارة لم تعتق عقيدة النظام الدولي الجديد التي اطلقها من قبل الرئيس بوش الاب، لكنها بينت بوضوح : أنها على استعداد للمضي في السياسة الدفاعية اذا تعلق الامر بالمصالح الأمريكية.<sup>(3)</sup>
- وفي سياق متصل، فأن السياسات الأمريكية تجاه العراق بإداراتها المختلفة بعد حرب الخليج الثانية قد اخذت منهجاً واحداً، وان اختلفت في مضامينها، بل ازدادت حدتها أكثر مع ادارة الرئيس جورج بوش الابن، فمنذ العام

(1) د.شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 ايلول 2001، قضايا راهنة 15، ط1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص182.

(2) طالب حسين حافظ، تطور الاستراتيجية الأمريكية في العراق : في مجموعة باحثين، الاستراتيجية الأمريكية في العراق من منظور داخلي واقليمي ودولي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد (25)، (بغداد : دار الصنوبر للطباعة، 2008)، ص256-257.

(3) فنسنان غريب، مآزق الامبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، اذار، 2008)، ص186-187.

1998، جاءت وثيقة (مشروع القرن الامريكى الجديد)، هذه الوثيقة التي اعدتها مجموعة من ابرز قادة التيار اليميني الجمهوري، والتي تمت الاشارة اليها سابقاً، وهذه الوثيقة رفعت الى الرئيس بيل كلينتون، وجاء في مضامينها المطالبة بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين، ومنعه من الحصول على اسلحة الدمار الشامل او تطويرها.<sup>(4)</sup>

وبعد صياغة هذه الوثيقة انتقلت السياسة الأمريكية الى مرحلة التطبيق العملي، منذ وصول المحافظين الجدد لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اضافت هذه الادارة افكاراً جديدة في مجال الدفاع والامن القومي، وركزت في ادخال تعديلات مهمة على استراتيجية الامن القومي الامريكى، وأنصبت هذه التعديلات على ثلاثة مجالات رئيسة :<sup>(5)</sup>

- رفع الانفاق العسكري، واعداد بناء القوات المسلحة .
- دور القوة العسكرية في تحقيق اهداف الامن القومي .
- تحديد مصادر التهديد والخطر .

ولذلك اعطت ادارة الرئيس جورج بوش الابن من الحزب الجمهوري اولوية قصوى لقضايا الدفاع والامن القومي، بدرجة اكبر من ادارة الرئيس بيل كلنتون من الحزب الديمقراطي السابقة، وتعددت بعد ذلك خطابات المحافظين الجدد، اذ طالبوا بإتباع سياسة أكثر حسماً في الشرق الاوسط، تشمل: استخدام القوة العسكرية للأطاحة بنظام الرئيس " صدام حسين "، وسرعان ما جاءت هجمات 11/ ايلول في العام 2001، والتي استهدفت برجي: التجارة العالمية ومبنى البنتاغون، وكان لهذه الضربة وقع كبير ليس على مستوى الداخل الامريكى، بل تعدى ذلك على مستوى العالم ككل.<sup>(6)</sup>

حتى ان الحدث ووصف: بأنه " بيرل هاربر " جديد؛ لأنه هجوم وقع ضد الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أراضيها، وأن الحدث ليس مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية.<sup>(7)</sup>

إذ شكلت إحداهن أحداث أيلول عام 2001، محطة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كما في تاريخ العالم اجمع، ومنذ اللحظة التي أطلق فيها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن مصطلح " محور الشر " محدداً العراق احد أضلاعه الثلاثة إلى جانب إيران وكوريا الشمالية، بدأت مرحلة العد العكسي لنظام الرئيس العراقي (صدام حسين)، لذلك عُدت هذه الهجمات (إحداث 11/ أيلول 2001)، فرصة ذهبية لأنصار مشروع القرن الأمريكي

<sup>(4)</sup> أياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي، حقائق وأوهام (بغداد: بلا، 2006)، ص 66.

<sup>(5)</sup> التغيير في استراتيجية الامن القومي الامريكى في التقرير الاستراتيجى العربي لعام 2001، النسخة الالكترونية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والدولية.

<sup>(6)</sup> هيمنة المحافظين الجدد، حرب واشنطن الخفية بين الدفاع والخارجية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ

2005/12/24 اذاعة سويسرا العالمية:

<sup>(7)</sup> القس إكرام لمعني، في مجموعة باحثين، الامبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، ط 1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2002)، ص 35.

الجديد من اجل تقديمه الى الرئيس بوش، وإقناعه به خاصةً في ظل ما أصاب الكبرياء الامريكي من جراء هذه الهجمات، اذ قدم المحافظون رسالة موقعة من كل من: كريستول، وفوكوياما، وربت كيجان، وبيرل ، وغيرهم، وذلك في 20/9/2001.<sup>(8)</sup>

ويبدو ان هذا الخيار هو الذي تم تبنيه من قبل صقور الادارة الأمريكية والبنتاغون، والذين بدأوا منذ اواخر العام 2002، بوضع الترتيبات اللازمة لشن الحرب على العراق، فقد دأب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن وإدارته على شرح أسباب الحرب الأمريكية على العراق بوصفها تهدف الى تحقيق ثلاث نقاط أساسية:<sup>(9)</sup>

- 1- نزع اسلحة الدمار الشامل .
  - 2- ايجاد دولة فلسطينية تتعايش مع دولة إسرائيلية خالية من الإرهاب إلى الأبد.
  - 3- ايجاد نظام جديد ديمقراطي في العراق تقتدي به بقية دول المنطقة .
- اذن اكتسبت السياسة الأمريكية تجاه العراق منذ بداية العام 2002، طابعاً عدائياً متزايداً، وتمثلت بداية هذا التصعيد في خطاب حالة الاتحاد الذي القاه الرئيس الامريكي جورج بوش الابن في 29/ كانون الاول من العام 2002، والذي تحدث فيه عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، والتي سماها (بدول محور الشر)، ومن ضمنها (العراق) .<sup>(10)</sup>

اذ جاء التصعيد الامريكي تجاه العراق في اطار نوعين من المتغيرات :

- أولهما: احداث 11/ ايلول العام 2001، والتي كان لها اثر كبير في تغيير اتجاهات التفكير الامريكي، والتي تبلورت في ضوء تلك الاحداث خطة الحرب الأمريكية على الارهاب، وقد وضع العراق في المرحلة الاولى من هذه الحرب، الا انه بسبب الاعتراضات من قبل بعض المسؤولين في الادارة الأمريكية تم تأجيل العراق ليكون الهدف المناسب في المرحلة القادمة من هذه الحرب،<sup>(11)</sup> وعلى اثر ذلك تبلورت استراتيجية امريكية ازاء العراق اوضحها (جون لويس غاديس )، استاذ التاريخ العسكري في جامعة يال الأمريكية بقوله:<sup>(12)</sup>
- "ان العراق سيكون الهدف الملائم لضربتنا المقبلة، لأنه اذا تمكنا من الاطاحة بالنظام العراقي، وكررنا ما حصل في افغانستان. وفي العراق، فسننجز المهمة غير المكتملة في الخليج العربي، وهذا سيجعلنا قادرين في الوقت ذاته على وضع حد نهائي لكل انواع الدعم الذي يوفره النظام العراقي لفلسطين، كما سنتمكن من الحصول على كميات وفيرة من النفط الرخيص، وسنقوض كل الانظمة الرجعية في اقطار اخرى في (الشرق الاوسط)." .

<sup>(8)</sup> احمد ثابت، النزعة الامبراطورية الأمريكية واعادة هيكلة الوطن العربي، مجلة شئون عربية، العدد (123)، خريف 2005، ص62.

<sup>(9)</sup> صالح زهر الدين، الحرب الأمريكية على العراق (البعد النفطي)، موسوعة الامبراطورية الأمريكية، (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، 2004)، ص10.

<sup>(10)</sup> نص بيان الرئيس الامريكي جورج بوش - الابن - مجلة السياسة الدولية، العدد(149)، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، 2002)، ص112.

<sup>(11)</sup> بوب وود ورد، حرب بوش، عرض وتحليل:حسين عبد الواحد،(القاهرة: مطبعة مدبولي الصغير، 2003)، ص135.

<sup>(12)</sup> نقلاً عن: سعد محيو، خريطة امريكية لأخضاع الشرق الاوسط وتقييمه، مجلة الوسط، العدد(566)، (بلا: 2002)، ص3.

أما النوع الاخر من المتغيرات : فيرتبط بالنفوذ الكبير الذي بات يتمتع به التيار المتشدد من المحافظين والمحافظين الجدد في ادارة الرئيس جورج بوش الابن، وهو التيار الذي يشق في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على احداث تغيرات مواتية في البيئة الدولية لحماية المصالح والامن القومي الامريكي، كما يميل الى استخدام عوامل القوة الأمريكية العسكرية لتحقيق الاهداف المطلوبة، ولا يرى سوى حاجة محدودة للولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد على الترتيبات متعددة الاطراف خاصة المنظمات الدولية لتحقيق الاهداف الأمريكية<sup>(13)</sup> .

ومنذ تولي ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الابن كان التنافس داخلها بين جناح براغماتي يميل لادارة السياسة الخارجية الأمريكية وفقاً للقواعد الكلاسيكية للواقعية السياسية، وبين الجناح المتشدد الذي يرى العالم ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية فيه قد تغيرا، بما يتيح للاخيرة فرصة لوضع قواعد جديدة للعلاقات بين الدول بما يتيح لها ايضاً اتباع اساليب وسياسات لم تكن ممكنة من قبل<sup>(14)</sup> . ولقد تمت ترجمة هذه المتغيرات على السلوك الامريكي تجاه العراق، اذ اتخذ مساراً تصاعدياً تمثل :<sup>(15)</sup>

1. زيارة المسؤولين الامريكيين المتكررة لمنطقة الشرق الاوسط لجس نبض دول المنطقة بشأن تأييدها للحرب ضد العراق تحت لافتة (الحرب ضد الارهاب)، وبحث ما يمكن ان تقدمه هذه الدول من دعم للولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ابرز هذه الزيارات كانت: زيارة نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني، وهو من اقطاب جناح الصقور، للمنطقة في اوائل اذار من العام 2002، والتي شملت: احدى عشرة دولة ما بين عربية واقليمية .
2. تصعيد لغة الخطاب الامريكي الرسمي بشأن العراق، اذ جرى التركيز في اظهار الطبيعة العدوانية للنظام في العراق، وتأكيد اصرار الولايات المتحدة على ازالة الخطر الذي يمثله هذا النظام، وكان خطاب الرئيس الامريكي جورج بوش الابن ابان افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول من العام 2002، من العلامات الفارقة في تطور الخطاب الأمريكي بشأن العراق، وكانت اهم البنود التي جاءت في هذا الخطاب هي<sup>(16)</sup> :  
- التأكيد على ضرورة نزع أسلحة العراق غير التقليدية، والا فأن عملاً عسكرياً سيكون حتمياً .

<sup>(13)</sup>نعوم تشومسكي، الحرب الوقائية أو " الجريمة المطلقة "، مجلة المستقبل العربي، عدد294، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 )، ص36.

<sup>(14)</sup> د. نصير عاروري ، حرب جورج دبليو بوش (الوقائية) بين مركز الخوف وعولمة الارهاب ، من كتاب العراق الغزو - الاحتلال - المقاومة ، امي ورثغتون واخرون، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص129.

<sup>(15)</sup> جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني، 2003 )، ص129.

<sup>(16)</sup> نقلاً عن : د. نادر فرجاني ، احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار، مجلة المستقبل العربي، العدد (293)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، تموز، 2003)، ص11.

ب- اتهام النظام العراقي بالاستمرار بانتهاك التزاماته الدولية طول المدة المنصرمة، ومنذ ايقاف اطلاق النار في حرب الخليج الثانية في ربيع عام 1991، سواء بالتهرب من الكشف عن مخزونه وبرامجه من اسلحة الدمار الشامل، ام استمراره في تطوير هذه البرامج .

ت- التحذير من ان العراق سيكون قادراً على امتلاك قنبلة نووية في غضون عام واحد اذا ما نجح بالحصول على مواد انشطارية .

ث- التشديد على رفض العراق الانصياع لقرارات مجلس الامن، ومن ثم يهدد سلطة الامم المتحدة، وان الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع غيرها من اعضاء مجلس الامن على استصدار قرار جديد بشأن العراق يهدف الى نزع اسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن اتهام النظام السياسي في العراق . وقتئذ . بأنه على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة بزعامة (اسامة بن لادن) .

ج- اذا تم اتخاذ هذه التدابير يمكن للامم المتحدة المساعدة في تشكيل حكومة تمثل جميع الاطراف في العراق، وتنبثق من انتخابات تشرف عليها المجموعة الدولية، ومن اجل تضيق الخناق على النظام السياسي في العراق (وقتئذ).

سعت الادارة الأمريكية الى تمرير مشروع العقوبات الذكية الذي كان قد رفض مع نهاية العام بفضل الرفض الروسي في مجلس الامن، وان كان قد حمل وعداً ببحث قائمة الواردات ذات الاستخدام المزدوج، فقد نجحت الادارة الأمريكية في 14/حزيران/من العام 2002، (موعد التجديد نصف السنوي لبرنامج النفط مقابل الغذاء)، في تمرير المشروع، اذ صدر قرار مجلس الامن رقم (1409) بالاجماع مشدداً الرقابة على هذه الواردات عن طريق قائمة تضم اكثر من (160) صفحة من السلع ذات الاستخدام المزدوج المدني والعسكري .

ومع نهاية العام 2002، وبالتحديد في (30) كانون الاول منه، وافق مجلس الامن بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية على قرار يوسع قائمة السلع المدنية التي يتعين على الحكومة العراقية عدم استيرادها قبل الحصول على موافقة الامم المتحدة.<sup>(17)</sup> كما حاولت الادارة الأمريكية تعميق عزلة العراق والنظام العراقي عن طريق التشكيك في اية محاولة عراقية للتصالح مع اية دولة عربية او اقليمية، كما حدث في القمة العربية التي عقدت في بيروت اواخر اذار من العام 2002، عندما تمت المصالحة والمعانقة بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة . وقتئذ . عزت الدوري، وبين ولي العهد . وقتئذ . الاميرعبدالله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية الحالي بوساطة عربية ممثلة بجامعة الدول العربية بشخص امينها العام السيد عمرو موسى، وجمهورية اليمن بشخص رئيسها الرئيس علي عبد الله صالح، حيث استخفت الادارة الأمريكية بهذه المحاولة وقد اظهرت الولايات المتحدة الأمريكية رد الفعل نفسه مع خطاب الاعتذار الذي قدمه الرئيس العراقي للشعب الكويتي في كانون الاول

(17) د. محمد الهزاط، الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والشرعية الدولية، مجلة المستقبل العربي، العدد (291)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ايار 2003)، ص78.

العام 2002،<sup>(18)</sup> كما انما قطعت الطريق قبالة اية محاولة لتسوية الازمة العراقية سلمياً، فيما قدم العراق في اب من العام 2002، للامم المتحدة عرضاً صريحاً بقبول عودة المفتشين الدوليين الى اراضيه لاستئناف نشاطهم، والذي انقطع منذ كانون الاول العام 1998، مقابل فك الحصار الذي قيده اكثر من (10) اعوام، والذي تسبب بقتل المئات من العراقيين، وفي هذا الصدد كتب المفكران الامريكانيان: نعوم تشومسكي وادوارد سعيد: (ان الحصار ضد العراق ليست سياسة خارجية، بل قتل جماعي متفق عليه، والعالم بأجمعه يتفرج على هذا القتل الجماعي)<sup>(19)</sup>. اما د. (حنوش)<sup>(\*)</sup> فقد اوضح بعد زيارته للعراق في العام 1999: ان (عدد موتى العقوبات هنا يعادل عدد القتلى الذي تسببه عشر قنابل من ذلك النوع الذي اسقط فوق هيروشيما)<sup>(20)</sup>.

وإذا كان شرط عودة المفتشين الى العراق مقروناً بفك الحصار الاقتصادي عن العراق، ولذلك جرت بناءً على هذا العرض عدة جولات من المفاوضات بين العراق والوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيويورك تمهيداً لعودة المفتشين الى ان تعزز العرض العراقي بخطاب رسمي بتوقيع وزير الخارجية العراقي موجه الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ 17/ايلول/2002، تضمن موافقة العراق التامة والصريحة والفورية على عودة المفتشين الدوليين الى العراق لاستئناف عملهم دون قيد او شرط، ومع ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا العرض في بيان واضح لتؤكد على مدى النفوذ الذي باتت الولايات المتحدة الأمريكية تملكه على المنظمة الدولية دون اي سند قانوني<sup>(21)</sup>.

ومع سعي الادارة الأمريكية لاستصدار قرار مجلس الامن رقم(1441)<sup>(22)</sup>، كانت الغلبة قد تحققت للمتشددين داخل الادارة الأمريكية، فيما يمكن عده نتيجة للتوصل الى تسوية بين التيارين داخل الادارة الأمريكية يوافق بمقتضاه المتشددون على اخذ القضية الى مجلس الامن، ومحاولة استصدار قرار منه بشأن العراق في مقابل تبني المعتدلين في وزارة الخارجية لموقف التيار المتشدد ازاء النظام العراقي بالرغم من كون العراق كان متجاوباً مع الامم المتحدة، اذا وافق على قرار مجلس الامن (1441)، والذي يفرض على العراق خلال (30) يوماً ابتداءً من تاريخ صدور تشرين الثاني من العام 2002، بتقديم بيان دقيق وتام عن الحالة الراهنة لجميع برامج الرامية الى تطوير اسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف انشطارية وغيرها من نظم الايصال من قبيل الطائرات المسيرة التي تعمل بدون طيار، اما العراق، فكان عليه ان يسلم التقرير

(18) امي ورتغتون واخرون، الغزو . الاحتلال . المقاومة، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)، ص146.

(19) نقلاً عن : رودجر غوبل، الابادة المستمرة، ترجمة : مثنى عبد الستار، مجلة ام المعارك، العدد(24)، (بغداد : مركز ابحاث ام المعارك، 2000)، ص117.

(\*)المسؤول في برنامج التغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

(4) رودجر غوبل، مصدر سبق ذكره، ص118.

(21) نقلاً عن: نعوم تشومسكي واخرون، الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة : ناصر ونوس (دمشق: دار البلد، 2003)، ص155.

(22) ينظر: نص قرار مجلس الامن رقم(1441)، الذي يحذر من عواقب خطرة (وخيمة) في حال عدم امتثاله لفرصة اخيرة بتقديم كشف ببرامج اسلحته خلال ثلاثين يوماً (8/تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، في كتاب، الحرب على العراق (يوميات . وثائق . تقارير)، 1990 . 2005، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 800 . 806.

خلال مدة (30) يوماً، وبالفعل انجز العراق التقرير قبل الوقت المحدد بأيام، وقد كان حجم التقرير (12000) صفحة، وهو التقرير الذي فاجأ العالم بحجمه ويعد اضخم تقرير رسمي يقدم من دولة الى الامم المتحدة<sup>(23)</sup>.

وبالفعل عادت لجنة المفتشين الدوليين (اليونيفول) الى العراق، وبدأت اول مهمة تفتيش في 27/تشرين الثاني من العام /2002، ويقول رئيس لجنة المفتشين الدوليين في العراق . وقتئذ . هانز بليكس: (( انه تلقى تعاوناً كبيراً من العراقيين بما في ذلك الدخول السريع الى كل المواقع التي كانت اللجنة تريد تفتيشها ))<sup>(24)</sup>، لكن وعلى الرغم من ممارسة المفتشين الدوليين عملهم تنفيذاً لقرار (1441)، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تصعد الموقف مع العراق، وكأنها (تقرع طبول الحرب) عن طريق المزيد من الحشود العسكرية في المنطقة، الجدول (1) .

#### الجدول (1)

#### حجم الوجود العسكري الامريكى في الخليج العربي (ايلول /سبتمبر 2002)

المؤشر	العدد
اجمالي القوة الأمريكية	218000 جندي
عدد القوات البرية	114000 جندي
عدد القوات البحرية	15000 جندي
عدد الطائرات المقاتلة	775 طائرة
عدد الطائرات الهليكوبتر	250 طائرة اباتشي
عدد الطائرات الاستطلاع	10 طائرات
اجمالي عدد الدبابات	1400 دبابة
عدد الدبابات من نوع ام 1	814 دبابة
عدد الدبابات من نوع برادلي	549 دبابة
عدد بطاريات الباتريوت	4 بطاريات
عدد حاملات الطائرات	حاملة واحدة (تظم 11 الف جندي )
عدد صواريخ كروز	250 صاروخا

المصدر: [www.globalsecurity.com](http://www.globalsecurity.com)

فضلاً عن استمرار التصريحات المتشددة ازاء العراق من قبل المسؤولين الامريكين لعل ابرزها: تصريح نائب الرئيس الامريكى ديك تشيني الذي اكد فيه: (على ضرورة توجيه ضربة عسكرية للعراق في اسرع وقت ممكن، لان الوقت ليس في مصلحتنا حسب تعبيره)، و اضاف : (ان بقاءنا مكتوفي الايادي حيال الخطر العراقي يفوق بكثير المخاطر التي قد تنجم عن القيام بتحريك عسكري ضده)<sup>(25)</sup>.

ولذا استمرت التعزيزات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بالتزايد في ظل تزايد التوقعات باستخدام القوة المسلحة ضد العراق، وفي الوقت ذاته كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا تعلن: ان تقرير العراق بشأن الاسلحة جاء ناقصاً وغير مطابق للقرار (1441)<sup>(26)</sup>، علماً ان القرار (1441)، والذي اقره مجلس الامن

(23) د. محمد الدوري، اللعبة انتهت : من الامم المتحدة الى العراق محتلاً، ط1 (المغرب : المركز الثقافي العربي، 2004)، ص138 .139.

(24) هانز بليكس، نزع سلاح العراق : الغزو بدلاً من التفتيش، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، اب 2005)، ص 104.118.

(25) نعوم تشومسكي وآخرون، الحرب الأمريكية على العراق، مصدر سبق ذكره، ص155.

(26) هانز بليكس، نزع سلاح العراق : الغزو بدلاً من التفتيش، مصدر سبق ذكره، ص105.108.

يستبعد (أوتوماتيكياً) استخدام القوة العسكرية، وذلك حسب تأكيد نصوص القرار، إذ بنص على : (إذا امتنع العراق عن الوفاء بالتزاماته .. ، فسيرجع الى مجلس الامن امر اتخاذ القرار)<sup>(27)</sup>.

كما ان الادارة الأمريكية في ظل الرئيس جورج بوش استطاعت حسم خلافاتها مع الكونكرس لانتزاع موافقته على قانون يحول (الرئيس الامريكى) حرية التعاطي مع العراق بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، فقد كانت وجهة نظر الكونكرس بشأن مسألة العراقية تتمثل بالاتي<sup>(28)</sup>:

- منح الرئيس الامريكى حرية التعاطي مع المسألة العراقية على ان لا يلجأ الى استخدام القوة قبل الرجوع ثانية الى الكونكرس .

- ضرورة وجود قرائن قوية على ان العراق يشكل تهديداً حقيقياً للامن والمصالح الأمريكية حتى يمكن بناء تحالف دولي؛ لان اي هجوم امريكى بدون هذه القرائن سيجعل تصرفها ازاء العراق حماقة، الا انها كثيراً ما ردت: بأنها ليست بحاجة لموافقة الكونكرس لشن هجوم على العراق مستندة في ذلك الى الدستور الامريكى الذي يحول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة القائد العام للقوات المسلحة: والى القرار الذي تبناه الكونكرس في العام 1991، والذي حول بمقتضاه الرئيس الامريكى الاسبق جورج بوش الاب سلطة استخدام القوة ضد العراق، والذي رأى ممثلو الادارة الأمريكية: بأنه ما زال سارياً، والى قانون (تحرير العراق) الذي اصدره الكونكرس في العام 1998، والى القرار الذي تبناه الكونكرس في 14/ايلول /من العام 2001، في اعقاب احداث 11/ايلول 2001، والذي منح الحكومة الأمريكية حرية استخدام القوة ضد المنظمات الارهابية، وهو القرار الذي عدته ادارة الرئيس بوش على وفق زعمها منطبقاً على حالة العراق بالنظر الى صلاته بتنظيمات ارهابية<sup>(29)</sup>، لذا وضع الرئيس الامريكى بوش الابن، وفي ضوء تلك الاحداث مسألة تغيير النظام العراقي على رأس اولوياته في الحرب الجديدة على الارهاب<sup>(30)</sup>.

وفي هذه الاثناء تواترت التسريبات بشأن الخطط العسكرية الأمريكية للحرب على العراق، الامر الذي عكس من ناحية وجود خلافات بين المسؤولين الامريكيين عن شئون الحرب والدفاع حول افضل السبل للتعامل

(27) نقلاً عن: جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة: سعيد العظم، ط1، (بيروت : دار الساقى، 2004)، ص353.

(28) ميلان راي، خطة غزو العراق، ترجمة : حسن الحسن، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص240.

(29) د. عمار فوزي الشعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد (دراسة استراتيجية )، اليمين والمحافظون الجدد من التدخل الانتقائي الى التدخل الاستباقي، (دمشق : دار كنعان، 2003 )، ص75.

(30) الجنرال ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، العراق والإرهاب والإمبراطورية الأمريكية(بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)،

العسكري مع العراق، كما اسهم في الوقت نفسه الى تهيئة الاجواء السياسية والنفسية للحرب الأمريكية على العراق (31).

إذن النتائج التي يمكن استخلاصها مما سبق: ان الولايات المتحدة الأمريكية كما يبدو كانت عازمة على استخدام القوة العسكرية ضد العراق سواء التزم العراق بمقررات مجلس الامن ام لا، وذلك لتحقيق اهدافها الاستراتيجية المعلنة وغير المعلنة، ومنها: الاطاحة بنظام الرئيس صدام حسين، واحلال السيطرة التامة على النفط العراقي، خصوصاً: ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعاني نقصاً حاداً في امدادات الطاقة في المستقبل المنظور، وهذا ما اكده وزير الطاقة الامريكي (سبنسر ابراهام) بالقول: بأنه (ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية ازمة رئيسة في امدادات الطاقة على مدار العقدين القادمين، واي فشل في مواجهة هذا التحدي له اثر كبير في احداث تغييرات جذرية في حياة الامريكيين)<sup>(32)</sup>، ولذا رأى السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية: ان المغامرة بشن الحرب على العراق، والسيطرة على نفطه يمكن ان تقود الى الهيمنة التامة على نفط المنطقة العربية، مما يؤدي الى النهوض بالاقتصاد الأمريكي<sup>(33)</sup>.

ومن هنا انطلقت المقولة الاتية (من يسيطر على الشرق الاوسط يسيطر على النفط العالمي، ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على الاقتصاد العالمي، وعلى الاقل في مدى المستقبل المنظور)<sup>(34)</sup>. هذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية الى جعل العراق الخطوة الاولى بإتجاه طريق الهيمنة العسكرية الأمريكية على جميع ما تبقى من الاحتياطات النفطية في أنحاء العالم<sup>(35)</sup>.

وهنا يتضح: بأن اطماع الولايات المتحدة الأمريكية ليست محصورة في العراق فحسب، وانما في المنطقة بشكل عام لما تحويه من ثروات نفطية هائلة تضمن ان يكون هذا القرن امريكياً؛ لان وصول القوات الأمريكية وسيطرتها على نفط العراق والخليج العربي عامة سيمنعان حتى امكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد الولايات المتحدة الأمريكية او اسرائيل، فهي ستكون جاهزة للدفاع عنه، وبمقربة من جميع دول الخليج النفطية اذا حصل اي انقلاب او تغيير للسلطة أو لأية استراتيجية بما يشكل تهديداً للابار النفطية وامتداداتها، كما انها ستزيد في

(31) نقلاً عن: عبد الحي زلوم، حرب البترول الصليبية والقرن الامريكي الجديد، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص17.

(32) د. كوثر عباس الربيعي، العراق والادارة الأمريكية الجديدة تداعيات الاقتصاد وتوازنات المنطقة، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد العاشر، (بغداد: ايلول 2009)، ص17.

(33) ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، تعريب: وليد شحادة، (بيروت: شركة الحوار الثقافي، 2004)، ص29.

(34) سوسن العساف، استراتيجيات الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، نيسان 2008)، ص404.

(35) المصدر نفسه، ص404.

قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على ممارسة الضغط على منظمة (اوبك) لاستنزاف احتياطاتها عن طريق بلوغ اقصى درجات الانتاج مع التشديد على ان يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى ان لم تكن الدنيا<sup>(36)</sup>.

## المبحث الثاني

### العلاقات الأمريكية - العراقية ( 2003 - 2008 )

لقد شكل العراق وبنظامه السياسي وعقيدته العسكرية ، ومنذ دخوله الكويت في العام 1990 ، مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية - البريطانية ، ولمصالحهما في المنطقة ، فضلاً عما يشكله العراق من تهديد للحليف الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة ( إسرائيل ) ، من هنا بدء التفكير الاستراتيجي الأمريكي ومنذ ذلك الحين برسم الخطط طويلة الأمد لتغيير النظام السياسي العراقي .

وبعد ان فشلت جهود الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الحصول على قرار دولي يفوضهما حق استعمال القوة العسكرية ضد العراق، وعلى الرغم من كونهما، اي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ساقتا حججاً وذرائع غير مقنعة بالنسبة الى اسلحة التدمير الشامل، متجاهلتين تقارير مفتشي الامم المتحدة المقنعة، وان شابها الحذر والتحفظ<sup>(37)</sup>.

وقد اجتمع الرئيس الامريكى جورج بوش ورئيسا الوزراء البريطاني: توني بليز وملك اسبانيا ازنار، في جزر الازور البرتغالية في 17/اذار/ من العام 2003، ووجهوا اندازاً للامم المتحدة طالبوها فيه بإصدار قرار يتيح لها حق استخدام القوة ضد العراق، والا فيأثم سيكونون مضطرين للذهاب الى الحرب ضد العراق بدون هذا التفويض، وكانت الدول الثلاث الاخرى: فرنسا والمانيا وروسيا، الراضة لفكرة الحرب قد اكدت في اليوم السابق عن طريق اعلان مشترك الى ان اللجوء للقوة ليس له ما يسوغه ، وان الحرب يجب ان تكون الملجأ الاخير، ولذا ففي 2003/3/19، الساعة الثامنة مساءً بتوقيت واشنطن اعلن البيت الابيض بدء العمليات العسكرية ضد العراق، تحت مسمى إستراتيجية (الصدمة والرعب)، وهي استراتيجية قائمة على التدخل بالقوة<sup>(38)</sup>، وتعتمد العنف باشكال متعددة ، وفي المجالات كافة لتحقيق الاهداف السياسية، فهي لهم تصميم لصدم او ترويع جهة او مؤسسة بذلتها، بل لصدم المجتمع العراقي بأسره تقريباً<sup>(39)</sup>.

<sup>(36)</sup> مثنى مشعان المزروعى، الأهمية الاستراتيجية لفظ العراق في منظور الولايات المتحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 376، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2010)، ص71.

<sup>(37)</sup> ديفيد م. مالون، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (93)، ط1، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص16.

<sup>(38)</sup> الجنرال ويستلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص73.

<sup>(39)</sup> صلاح الدين حافظ، حزب الصدمة والترويع من فلسطين الى العراق وبالعكس، 2003: . website//www.ahram.org.p.5

وخلال 20 يوماً من القتال، وبتاريخ 9 / 4 / 2003، سقط النظام السياسي في العراق، ولكن بعد مدة قصيرة من الإطاحة بالنظام العراقي، بدأ منتقدي الحرب يؤكدون انها لم تكن ضرورية، فضلاً عن أن نظام الرئيس صدام لم يكن قط مشكلة ذات أهمية للولايات المتحدة الأمريكية، لا فيما يتعلق بالإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل أو في أية قضية أخرى، وادّعوا: ان القلق الحقيقي بشأنه كان خصوصية انفردت بها جماعة صغيرة من الأيديولوجيين (المحافظين الجدد) دون سبب، بشكل استعملوا فيه التلاعب والمخادعة لتظليل الرأي العام الداخلي الأمريكي وحتى الخارجي<sup>(40)</sup>، وبعد أن أطاحت الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام العراقي بدأت مرحلة من الاحتلال هي الاسوء في تاريخ العراق السياسي الحديث<sup>(41)</sup>. الجدول(2)

## الجدول (2)

### القوات المشاركة في الحرب على العراق في العام 2003

ت	الدولة	عدد الجنود	نسبة التمثيل في الحرب
1	الولايات المتحدة الأمريكية	250,000	73 %
2	المملكة المتحدة	45000	15 %
3	كوريا الجنوبية	3500	9 %
4	استراليا	2000	1 %
5	الدنمارك	200	1 %
6	بولندا	184	1 %

المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

اذ تشير الوقائع والمعطيات الى ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت من وراء غزو واحتلال العراق الى ضمان حدوث تغيير سريع فيه مع القليل من المخاطر في ظل فوضى مسيطر عليها، وهو ما يفسر سياستها واجراءاتها في الايام الاولى من الاحتلال من تشجيع النهب، وحرق وتدمير مؤسسات الدولة وهيكلها الارتكازية وبنائها التحتية ومعالم حضارة البلاد وسجلها الوثائقي والانساني والاكثر خطورة من ذلك تعمدتها حل الجيش النظامي، وعدم قيامها بمسئوليتها الامنية على وفق القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949 في حماية الحدود الدولية للعراق، والحفاظ على

<sup>(40)</sup> دوغلاس ج. فايت، الحرب والقرار: من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب، تعريب: سامي بعقليبي، ط1، (بيروت: مؤسسة

الانتشار العربي، 2010)، ص221.

<sup>(41)</sup> الجنرال ويسلي كلارك، الانتصار في الحروب الحديثة، مصدر سبق ذكره، ص 73.

امنه الداخلي بعد حل مؤسسات الامن بشكل عشوائي، ولكنه مقصود،<sup>(42)</sup> وهذا ما اكده الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) عندما قال: (استمعنا الى نصائح الاصدقاء في مسألة حل الجيش العراقي).<sup>(43)</sup>

اما من ناحية مدى مشروعية الحرب، واستخدام القوة ضد العراق، نرى: ان الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق غير شرعية، لكون ميثاق الامم المتحدة قد اباح حصرأ استخدام القوة في حالات ثلاث، وهو عدوان تجب مقاومته، ويتعين على المجتمع الدولي منعه قبل ان يقع، وردعه وقمعه اذا ما وقع، والحالات المباحة هي:<sup>(44)</sup>

1. استخدام القوة المسلحة ازاء اية دولة كانت في اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على الميثاق، اذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة تلك الحرب .

2. اباحة استخدام القوة المسلحة في حالة الدفاع الشرعي عن النفس على نحو فردي او جماعي، وهو حق طبيعي اعترفت بمشروعيته صراحة المادة (51) من الميثاق، ولا تثبت هذه الاباحة الا بشرطين: اولهما ان يكون الاعتداء مسلحاً، وثانيهما: ان يستخدم هذا الحق بالقدر الذي تقتضيه الضرورة اللازمة لدفع العدوان ريثما يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدوليين .

3. استخدام القوة المسلحة استجابة لمقتضيات نظام الامن الجماعي متى فرض من قبل الامم المتحدة، وتولاه مجلس الامن بوصفه الجهاز التنفيذي الذي ينوب عن المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم والامن الدوليين، ولا يحقق مقاصد السياسات الوطنية لايه دولة او مجموعة دولية بعينها .

وإذا ما حاولنا حمل اي من النصوص المبيحة لهذه الحالات الثلاث على واقع استخدام القوة ضد العراق، فلن نرى ايا منها يشفع للولايات المتحدة وحلفائها في جعل عملهم هذا مستساغاً او مباحاً او مشروعاً.<sup>(45)</sup>

ولذا يتضح: ان العمل العسكري الذي شنته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائها سواء بالاشتراك المباشر ام بدعم الجهود العسكري غير المباشر او بتمكينهم من استخدام اراضي واجواء معظم دول الجوار، وسواء أكان ذلك قبل الشروع في الحرب ام اثنائها ام بعد الاحتلال، فهو عدوان صريح تتوفر فيه كل اركان العدوان على النحو الذي حددته الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها الشهير رقم (3314) الصادر في العام 1974، وعرفته:

<sup>(42)</sup> نيل محمد سليم، الاستراتيجية الأمريكية في العراق ومعضلة الامن، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص 4.

<sup>(43)</sup> ينظر: حسين حافظ وهيب، محاضرة (تداعيات احتلال العراق على المستوى الاقليمي)، قاعة بابل (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005 / 5 / 7).

<sup>(44)</sup> د. خليل اسماعيل الحديشي، الاحتلال والمقاومة في العراق دراسة في المشروعية، دراسات عراقية، العدد الثاني، ط1، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2005)، ص 19 - 20.

<sup>(45)</sup> المصدر نفسه، ص 19 - 20.

بأنه (استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة تتناقض وميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف).<sup>(46)</sup>

اذن مما سبق يتضح اننا قبالة عدوان عسكري صريح لا لبس فيه؛ لانه مستوفٍ لاركان العدوان وصورته وحالاته، وهو الوصف القانوني والفعلي المناسب لما اقترفته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق ابتداءً من العشرين من اذار العام 2003 .

وبعد احتلال العراق وفي 15 / تشرين الثاني من العام 2003، طرح قانون ادارة الدولة العراقية<sup>(\*)</sup> للمرحلة الانتقالية اجراء لنقل السلطة من قوات الاحتلال الى العراقيين باتفاق ما بين مجلس الحكم والقوات الغازية ، وفي يوم 8 / اذار / من العام 2004، اقر القانون الاداري الانتقالي<sup>(47)</sup> .

وجاء قرار الامم المتحدة رقم (1511) في 16 / تشرين الأول / 2003، داعياً مجلس الحكم الى وضع برنامج وجدول زمني للفراغ من وضع القانون الاساسي، واجراء الانتخابات وفقاً للدستور المؤقت، ولم تكن هذه الضغوط الدولية معزولة عن البحث عن سبل لمواجهة العنف المتصاعد، والتعجيل في العملية الانتقالية، واستمراراً لهذه التحولات السياسية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بإتجاه الاقرار بوجود نقل السيادة الى حكومة عراقية مؤقتة، وبالفعل وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية مع رئيس مجلس الحكم (جلال الطالباني) في شهر تشرين الثاني / من العام 2003، لنقل السيادة الى حكومة مؤقتة بحلول تموز من العام / 2004<sup>(48)</sup> .

وفي يوم 30 حزيران من العام 2004، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة<sup>(\*)</sup>، والتي جاءت نتيجة خطة قام بها (الاحضر الابراهيمي) مبعوث الامم المتحدة في تكوين حكومة تكنوقراط<sup>(49)</sup> على عكس الاسس التي قام بها مجلس الحكم الانتقالي<sup>(50)</sup> .

<sup>(46)</sup> المصدر نفسه ، ص 21 – 22.

<sup>(\*)</sup> الطريقة التي اعتمدها الادارة الأمريكية في تدوين قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية هي طريقة سرية، فقد تم تدوينه سراً من قبل الإدارة الأمريكية ، ولم ير الوثيقة سوى (100) عراقي قبل ان ينشرها (بريمر)، ولم تكن هناك فرصة للتعليق او الاسهام العام، وهو استثناء لم تشهده الدساتير الحديثة، الامر الذي اثار غضب العراقيين. نقلاً عن : بيترو وغالبريث، نهاية العراق، ترجمه ايباد احمد، (بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون)، 2007)، ص 161.

<sup>(47)</sup> نبيل محمد سليم، مشروع قانون آلية استعادة السلطة وادارة دولة العراق للفترة الانتقالية، مجلة دراسات دولية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (56)، (بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2004)، ص 12.

<sup>(48)</sup> فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم في : بدر زكي احمد واخرون، مأزق الدستور، نقد وتحليل معهد الدراسات الاستراتيجية، دراسات عراقية، (بغداد : بيروت، 2006)، ص 64-65.

<sup>(\*)</sup> على مستوى تشكيل هذه الحكومة طرح (بول بريمر) فكرته القاضية: بعقد مؤتمر لممثلي الاحزاب في المحافظات لتشكيل الحكومة، ومن ثم كتابة الدستور، ويلبي ذلك حكومة منتخبة تسلم اليها السيادة، الا ان السيد السيستاني اصر على ان يكتب الدستور بواسطة حكومة منتخبة بانتخابات وطنية مباشرة، ولذلك اقترح السيستاني بضرورة اشراك الامم المتحدة كطرف دولي لحسم هذه القضية، وبعد زيارة (الاحضر الابراهيمي) السيستاني صرح لسماحته عدم امكانية اجراء انتخابات بحلول حزيران في الوقت نفسه لا يشجع المؤتمرات، واعلن على اثر مغادرته للعراق في 15 / 4 / 2004، انه

وبناءً على تلك الخطة عين رئيس مجلس الحكم العراقي الشيخ (غازي الياور) رئيس للجمهورية في حين كان الدكتور (اياد علاوي) رئيساً للوزراء، وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الوزراء اسما للوزراء الذين سيؤلفون وزارات الحكومة المؤقتة، وبذلك انحل مجلس الحكم المؤقت لتنتقل السيادة للعراقيين .

وفي 28 / حزيران من العام 2004، والتي كانت من المفترض ان تنتقل في 30 حزيران من العام 2004، الا ان هذا الموعد قدم يومين لاسباب امنية، وقد سلم (بول بريمر) الى رئيس الوزراء الاسبق (اياد علاوي) وثيقة تسليم السيادة للعراقيين، واعلن: ان الاحتلال قد بلغ نهايته .<sup>(51)</sup> ولكن على ما يبدو كان هنالك العديد من الاعتراضات والاصوات الراضية لقانون ادارة الدولة العراقية من قبل المكونات العراقية بحيث اعلنت تحفظها عليه، وطالبت بجمع التوقيعات الراضية له، ولكن على الرغم من ذلك الرفض الواسع، الا ان القانون ظل نافذاً، واصبح الموجه الاساس لحركة الدولة العراقية،<sup>(52)</sup> وعدت الحكومة هي الاخرى دلالة على السياسة الأمريكية في العراق التي تعمدت اللعب على الوتر العراقي والطائفية من اجل تفكيك الوطن وتقسيمه: وهي حكومة اخرى من حكومات المحاصصة الطائفية بدلالة: ان الوزارات العراقية تم زيادتها لتلبية الحصص، فبعد ان كانت (18) تم زيادتها لتصل الى (25) وزارة بحيث يكون لكل عضو من مجلس الحكم ان يعين احد الموالين في مركز وزاري، فضلا عن وجود الصلات العائلية والقربانية في هذه الحصص، فالوزارات السيادية (الدفاع، الخارجية، المالية، النفط، الداخلية) تم تقسمها على (الشيعة- والاكرد - السنة)<sup>(53)</sup>.

اما حقيقة اختيار تلك الحكومة فانه كان من قبل الحاكم المدني، ففي 13 / من ايار اعلن (الاخضر الابراهيمى) في مؤتمر صحفي عن عدم ارتياحه لتلك النتيجة كما جاء في تفسيره (كان الامريكيون يحكمون البلاد، ولقد اخذنا بالاعتبار وجهة نظرهم...، اما اذا كان الدكتور علاوي من اختيارهم، او انهم قاموا بمناورات من اجل تعيينه، فعليكم ان توجهوا السؤال اليهم).<sup>(54)</sup>

---

متمسك بتعيين الحكومة الانتقالية في نهاية ايار على ان تتكون هذه الحكومة من رئيس ونائبين للرئيس ورئيس الوزراء، ودعا الى عقد مؤتمر وطني لاختيار مجلس استشاري، للمزيد من المعلومات ينظر إلى: السفير بول بريمر، عام قضيته في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 287 - 295.

<sup>(49)</sup> ادم روبرتس، نهاية الاحتلال في العراق، في ادم روبرس واخرون، الاحتلال الامريكي في العراق صوره ومضانه، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد (43)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 185.

<sup>(50)</sup> فراس عبد الرزاق السوداني، العراق (مستقبله بدستور غامض (نقد قانون ادارة الدولة الانتقالية)، (عمان : دار عمان للنشر والتوزيع، 2005)، ص 185.

<sup>(51)</sup> المصدر نفسه ، ص 133.

<sup>(52)</sup> نعمة العبادي، المكون الثقافي الاساسي للشعب العراقي وموقعه من الدستور (العلاقة بين الدين والدولة)، مجلة الاسلام والديمقراطية، العدد (11)، منظمة الاسلام والديمقراطية، (بغداد: تشرين الثاني، 2005)، ص 52 - 53.

<sup>(53)</sup> رند رحيم فرانكي، مراقبة الديمقراطية في العراق تقرير رقم (1) عن الواقع في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (297)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني، 2003)، ص 81.

<sup>(54)</sup> نقلاً عن : بيترو وغالبريث، نهاية العراق، ترجمه: اياد احمد، (بيروت : الدار العربية للعلوم (ناشرون)، 2007)، ص 164.

وخلص القول : ان الحكومة لم تكن من اختيار الشعب العراقي، وبهذا فإن قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد سمح بممارسة الوصاية على الشعب العراقي، وهذا الشكل والتكون من الحكومات بلا شك يتعارض مع الاسس الديمقراطية . ولذلك وبموجب قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تم الانتقال الى مرحلة اخرى حددت عن طريق نص على اجراء انتخابات عامة في (31) كانون الاول كحداً اقصى لانتخاب الجمعية الوطنية الانتقالية، والتي تتولى صياغة دستور دائم للبلاد يتم اقراره باستفتاء الشعب العراقي عليه، تمهيداً لقيام حكومة منتخبة دستورياً بحلول عام 2005<sup>(55)</sup>.

وبالفعل تم انتخاب المجلس في 30 / كانون الثاني من العام 2005، كما جاء في القانون ليقوم المجلس بعد مسودة للدستور الدائم، وتأليف لجنة كتابة الدستور في 10 / 5 / 2005، التي تم اقرارها من قبل المجلس في 22 / 8 / 2005، وعرض الدستور للاستفتاء عليه في 15/10/2005، وكانت نسبة الاصوات المصوته عليه (بنعم) تبلغ نحو (63%).<sup>(56)</sup>

ولكن كان ينبغي الاستفتاء على الدستور ان يأخذ وقتاً في سبيل اعداده بصوره محكمة وصحيحة من قبل اشخاص متخصصين بشكل لا يترك مجالاً للتأويلات في بعض مواد .

وفي 15/كانون الأول/من العام 2005، تم انتخاب حكومة (دستورية) للبلاد على وفق نصوص الدستور المستفتى عليه، وبموجب تلك الانتخابات تم اختيار (نوري كامل المالكي) رئيساً للوزراء، وقد نالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب، وادت اليمين الدستوري، واعلن رئيس الوزراء برنامج حكومته السياسي، اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية جديدة في العراق اسمتها (الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)، وامتدت هذه الاستراتيجية من ايارالعام 2006، وحتى ايلول 2007، اذ ادركت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية: ان الامور اصبحت خارج سيطرتها الى حد ما، ومحاولة منها للخروج من المازق الذي عاشته في العراق قدمت الادارة الأمريكية استراتيجيتها الجديدة بوصفها مقدمة لتقليص القوات الأمريكية الموجودة في العراق .<sup>(57)</sup>

لكن هذه الاستراتيجية رفضت، ووضع جدول زمني للانسحاب، ووضعت اهمية الانتصارات في العراق على طريق الحكم الديمقراطي، وكذلك لم تنجح تلك الاستراتيجية في المجال الاقتصادي عبر اعادة بناء العراق، واستعادته

<sup>(55)</sup> قانون ادارة الدولة العراقية المؤقت للمرحلة الانتقالية، حزيران 2004.

<sup>(56)</sup> عماد مؤيد جاسم، المشاركة السياسية في المجتمع العراقي (دراسة تحليلية) مجلة قضايا سياسية، العدد (11)، كلية العلوم السياسية، جامعة

النهريين، خريف 2006، ص78.

<sup>(57)</sup> The National strategy for victory in Iraq 2006, website// [www.usinfo.gov.p.2](http://www.usinfo.gov.p.2).

لقدراته النفطية والاقتصادية، وكذلك في البعد الامني من حيث تأهيل القوات العراقية وتدريبها لكي تؤدي دوراً متصاعداً في العمليات العسكرية، ورفضت الاستراتيجية منطلق الفشل، لانه ليس هنالك خيار في العراق.<sup>(58)</sup>

كما عانت قضية اعادة الاعمار من بطء الاجراءات الروتينية، وتقليل الاعتماد على الكفاءات العراقية مع اعطاء عقود الاعمار للشركات الأمريكية الكبرى، فضلاً عن تردي الاوضاع الامنية التي اخرت عمليات الاعمار، والنهوض بالجانب الخدماتي للمواطن العراقي، وهو ما اشار الى حد كبير للمضي في نجاح استراتيجية النصر القومي،<sup>(59)</sup> فضلاً عن تزايد عمليات المقاومة العراقية التي حققت ارقاماً كبيرة في القتلى والجرحى من الجنود الامريكيين،<sup>(60)</sup> الامر الذي فرض على الادارة الامريكية، والقيادة العسكرية في العراق ادخال تغييرات جديدة على استراتيجيتها، لذلك سارعت الولايات المتحدة الأمريكية باعلان الاستراتيجية الجديدة لعام 2007، والتي ركزت في زيادة عدد القوات الأمريكية، وتغيير نمط التحالفات، اذ جاءت الاستراتيجية الجديدة نتيجة فشل الاستراتيجية السابقة في العراق، وافر وزير الدفاع الامريكي السابق (دونالد رامسفيلد) بفشل الاستراتيجية الأمريكية في العراق لعام 2006، وانها تحتاج الى تعديلات كبيرة وقد جاءت توجيهات (رامسفيلد) في مذكره وجهت الى البيت الابيض، وتضمنت: اعترافاً مفاده: ان (... ما تقوم به القوات الأمريكية في العراق لا يسير بشكل جيد او بسرعة فائقة ...) كما اوصت المذكره بسلسلة خيارات لتصحيح هذا الوضع<sup>(61)</sup>.

لذا قدم الرئيس الامريكي جورج بوش في كانون الثاني من العام 2007، ما عرف (بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق)، وهي استراتيجية قائمة على خطين متوازيين: الخط العسكري: والذي يقوم على زيادة عدد القوات الأمريكية الموجودة في العراق، ولاسيما في المناطق الساخنة، ومساعدة القوات العسكرية العراقية في شن عمليات كبيرة على مناطق المقاومة، والخط الاخر هو: اجراء اصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة داخل المدن لاحداث تغيير اقتصادي - اجتماعي في الداخل العراقي.<sup>(62)</sup>

ولذلك لم يعد هناك شك: بأن الاحتلال الامريكي للعراق كان جزءاً من رؤية استراتيجية امريكية متكاملة لاعادة ترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط والخليج العربي، ومن منظور المصلحة القومية الأمريكية، والتي تقوم على

<sup>(58)</sup> عامر هاشم عواد، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير، مجلة دراسات دولية، العدد (36)، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص171.

<sup>(59)</sup> نعومي كلابن، بغداد السنة الصفر : نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد (308)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 25.

<sup>(60)</sup> كارل كونتين، ديناميات الاحتلال والمقاومة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (317)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 124 - 144.

<sup>(61)</sup> عامر هاشم عواد، التنافس الداخلي واثره في مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق، الملف السياسي، العدد (31)، (جامعة بغداد : مركز الدراسات العربية، 2007)، ص172.

<sup>(62)</sup> المصدر نفسه، ص125.

محاولة ابقاء الهيمنة الأمريكية على العالم، وادامتها اطول مدة ممكنة، والحفاظ على مكانه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية، وفي الوقت نفسه، فإن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، واحتفاظها بوجود عسكري كبير فيه يحقق اهدافاً سياسية واقتصادية وعسكرية متكاملة يقوم العراق بدور محوري فيها، فعلى الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية على ان تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة اولى لاعادة ترتيب الاوضاع في الشرق الاوسط استناداً الى فكره مؤداها: ان احتلال العراق، واقامة نظام حكم ديمقراطي علماني فيه سوف يكون مقدمة للتغيير في المنطقة ككل (63).

وهذا ما اشار اليه الرئيس الامريكى جورج بوش في خطابه الشهير قبل الحرب على العراق في شباط من العام 2003، حين قال: (ان اقامة عراق ديمقراطي سوف يكون نموذجاً للحرية تستلهمه الدول الاخرى في المنطقة). (64) اما على صعيد الاهداف والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية فيمكن توضيح اهمها بالاتي: (65): السيطرة على النفط العراقي، والذي يصنف ثاني احتياطي نفطي في العالم عن طريق التحكم بانتاجه ونقله وتسويقه، اذا يبلغ الاحتياطي النفطي في العراق نحو (115) مليار برميل، اي ما يعادل (10.7%) من الاحتياطي العالمي. (66)

وتشير تقديرات اخرى الى ان احتياطي العراق ربما يصل الى رقم اعلى من (115) مليار برميل بكثير، وربما يصل الى (300) مليار برميل كإحتياطي غير مؤكد، لان عملية التنقيب عن النفط في العراق توقفت منذ العام 1980، وان (50%) من الحقول النفطية لم تنقب بعد، كما يعتقد ان تضم منطقة الصحراء الغربية ما نسبته (100) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر، فضلاً عن ما تحمله منطقة شمال شرق العراق من احتياطات نفطية جديدة. (67)

كما ان من التداعيات والاهداف الاقتصادية والاجتماعية من الاحتلال الامريكى للعراق، يكمن في تفاقم مشكلة البطالة العراقية، والتي وصلت الى اكثر من 50% من مجموع القوى العاملة في العراق، وتدني مستوى التعليم بشكل عام الى جانب معدل المهجرة الكبيرة للعلماء والكفاءات الى الخارج، وتجريد المجتمع العراقي من تاريخه الثقافي والحضاري عبر عمليات السلب والنهب والتخريب التي طالت الاثار والمكتبات والجامعات وصروحاً ثقافية وتاريخية كما طالت هذه العمليات مخطوطات وكتب نفيسة ونادرة، واختفاء قطع اثرية لا تقدر بثمن، وهي ملك للانسانية

(63) شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11/ايول 2001، مصدر سبق ذكره، ص 187. وهذا ما حدث ويحدث فعلاً - حتى كتابة هذه الاسطر - في مصر، واليمن، وليبيا، وسوريا، وربما دول عربية واقليمية اخرى.

(64) احمد ابراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد (154)، تشرين الأول 2003، ص 63.

(65) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 197 - 198.

(66) د. عبد علي كاظم المعموري، ثالوث المحنة الاقتصادية في العراق (1980 - 2005) التدمير، النهب، الفساد، (بغداد: 2007) النسخة الالكترونية، ص 39.

(67) سيدي احمد ولد احمد السالم، مقال منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2010/1/13: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).

باجمعها، وليس للعراق وحدة،<sup>(68)</sup> فضلاً عن تعميق بذور الطائفية، وزرع الفتن والنزاعات بين الطوائف العراقية، وشل وحدة الشعب العراقي، فضلاً عن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للاستفادة من عمليات اعادة اعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الامريكى، وقد تعاملت مع هذه المسألة بوصفها غنيمة حرب يحق للولايات المتحدة الأمريكية وحدها الاستئثار بها، خاصة اذا علمنا: ان القيمة الاجمالية لعمليات اعادة اعمار العراق لا تقل عن (100) مليار دولار، وتوصف: بأنها أكبر مشروع للاعمار في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية لاعادة اعمار اوربا بعد الحرب العالمية الثانية .<sup>(69)</sup>

اما على الصعيد العسكري الامني،فأن اهم الاهداف والتداعيات تمثلت في:<sup>(70)</sup>

تدمير البنية العسكرية العراقية، والاتجاه نحو اقامة قواعد عسكرية دائمة على الاراضي العراقية على وفق الاتفاقية الامنية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، وهذا يشكل خطراً وتهديداً على الأمن الإقليمي العربي ودول الجوار الجغرافي للعراق خاصة، بعد خروج العراق من دائرة الصراع العربي - الاسرائيلي.

اما التداعيات الامنية للاحتلال الامريكى على العراق فقد تجسدت في الجوانب الآتية:

1. فراغ القوة التي عاشته البلاد اثر قرارات سلطة الحاكم المدني الامريكى (بول برعمر) بحل الجيش العراقي السابق والاجهزة الامنية، الامر الذي شجع على البحث عن بدائل محلية لقوة الدولة تقوم على اسس مختلفة طائفية او دينية او عرقية او قبلية او حتى شخصية، وقد اصبح لهذه البدائل رموزها ومريدها وكياناتها التي تضاهي كيان الدولة وقوتها، كما ان الحل اصبح بيد هذه القوى، وليس بيد مؤسسة اخرى اساسية مركزية اسمها (الدولة).<sup>(71)</sup>
2. لقد شكل الواقع المذكور البيئة الحاضنة لولادة الميليشيات المسلحة، فضلاً عما كان موجوداً خارج حدود العراق قبل العام 2003، لتكون علامة فارقة في هيكل القوة العراقية المعاصرة، الامر الذي جعل العراق بموجب التقارير الدولية، وبإعتراف الامين العام السابق للامم المتحدة (كوفي عنان) اكثر الاماكن خطورة في العالم، كما لم يتردد الامين العام السابق بالقول: ان ما يحدث في العراق الان اسوء بكثير من الحرب

<sup>(68)</sup> عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد(297)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص182.

<sup>(69)</sup> شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية...، مصدر سبق ذكره، ص 199 - 200.

<sup>(70)</sup> د.فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص287.

<sup>(71)</sup> سرمد امين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الامريكى في العراق على المستوى الامني، مجلة دراسات دولية، العدد(36)، (جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية، 2008)، ص187.

الأهلية،<sup>(72)</sup> ولذا كان من نتيجة هذا الوضع ، مئات الالاف من القتلى من المدنيين العزل الى جانب الارامل واليتامى، واعداد كارثية من المهجرين داخل العراق والمهاجرين خارجه.<sup>(73)</sup>

الا ان الاكثر سوءاً ليس في ذلك فقط ، بل في تفكيك عرى التواصل بين ابناء الوطن الواحد، واجزاء الوطن الموحد عبر تاريخه الطويل، وقد اسهم هذا التراجع في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق الى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة، فقد صادق مجلس الشيوخ الامريكي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لامركزياً الى مناطق شبه مستقلة، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الامريكي الحالي باراك اوباما، الذي أيد ما يسمى ب(النظام الفدرالي في العراق).<sup>(74)</sup>

3. يضاف الى ذلك فقد افرز الفراغ الامني في العراق عن ظاهرة خطيرة، وهي وجود عناصر الشركات الامنية الخاصة او ما يطلق عليها (المرتزة الجدد)<sup>(75)</sup> ، اذ تم تحويل هذا البلد الى ساحة عمل لعشرات الالاف من العناصر الاجنبية العاطلة عن العمل، وهذا ما اكده (بيتر ستجر) الباحث في معهد (بروكنز)، والخبير بشئون المرتزة الذي سبق له وان الف كتاباً بعنوان (مقاتلو الشركات : ظهور الجيوش الخاصة)، قائلاً : "ان عدد المرتزة العاملين في العراق بحدود عشرين الف مرتزق تابعين لخمسة وعشرين شركة اجنبية " ، واذاف: "في العراق اليوم اكبر جيش مرتزة في التاريخ" .<sup>(76)</sup>

اذن عند دراسة هذه الاهداف والتداعيات لاحظنا ان الاحتلال الامريكي للعراق قد فرض اوضاعاً جديدة في المنطقة يصعب التخلص منها في المدى المنظور، بل سترتب على دول المنطقة العربية اتباع سياسات واستراتيجيات جديدة مضادة للاوضاع والتطورات الاخيرة<sup>(77)</sup> .

ومن هنا عد وجودها بمثابة خطوة تمهيدية واستباقية يتيح لها ممارسة النفوذ والاحضاع السياسي، وحتى العمل العسكري ان قررت ذلك سعياً لتحقيق حلمها المتمثل بالهيمنة على العالم، وبعد مضي اكثر من تسع سنوات ، من احتلال الجيش الامريكي للعراق، وبعد تصاعد اعمال المقاومة والفشل في السيطرة على الامن ابرمت الولايات

(72) نقلاً عن: فرج الالوسي، الحرب الاهلية : تجارب معاصرة، في مجموعة باحثين، ندوة حول (احتمالات الحرب الاهلية في العراق :

تساؤلات ورؤى متبادلة)، ط1، (عمان : المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص27.

(73) ينظر : التقرير الخاص ببعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق للمدة من نيسان وحتى حزيران 2007:

[website//www.un.org/Arabic/htm/](http://www.un.org/Arabic/htm/)

(74) محمد صادق الهاشمي واخرون، قراءه تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، ط1، (بغداد : مركز العراق للدراسات، 2008)، ص13 وما بعدها.

(75) حسين عبيد عيسى، المرتزة الجدد، مجلة المستقبل العربي العدد(328)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص126.

(76) المصدر نفسه ، ص 148.

(77) د. شاهر اسماعيل الشاهر، اولويات السياسة الخارجية الأمريكية...، مصدر سبق ذكره، ص199.

المتحدة الأمريكية مع الحكومة العراقية اتفاقية أمنية، لانسحاب الجيش الامريكى من العراق على ان يتم ذلك في مهلة ثلاث سنوات تنتهي سنة (2011)<sup>(78)</sup> ، وهذا ما سنتناوله في الفقرة الثالثة .

### المبحث الثالث

#### الولايات المتحدة والاتفاقية الأمنية مع العراق وآفاق المستقبل

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تسلك منعطفاً جديداً في علاقاتها مع العراق عن طريق ربط العراق بعدد من الاتفاقيات الأمنية والإستراتيجية ومنها : اتفاقيتي ( انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، واتفاقية الإطار الاستراتيجي عام 2008 )، واللذان وعدتا بإخراج العراق من الفصل السابع من العقوبات الدولية والوصايا الأمنية واسترجاع كامل سيادته ومكانته الدولية حتى عدت هذه الاتفاقية من وجهة نظر العديد من المحللين بأنها تشكل أطراً تفصيلياً لمسار العلاقة والتعاون المستقبلي بين البلدين في شتى الميادين المختلفة .

اما عن اوضاع ابرام هذه الاتفاقية، فيمكن القول: ان الابتزاز الامريكى كان واضحاً، فقد بدأت المفاوضات حولها في 28 شباط من العام 2008، ولكن التشدد الامريكى اوصل الحكومة العراقية الى حيز الاحراج، فقد صرح (نوري المالكي) رئيس وزراء العراق في عمان في 13 حزيران من العام 2008، اي بعد ثلاثة اشهر ونصف: (ان المفاوضات بشأن المسودات الاولى للاتفاقية الامنية طويلة الامد مع الولايات المتحدة الأمريكية وصلت الى طريق مسدود بسبب (المطالب) الأمريكية التي تنتهك السيادة العراقية)، لكن ذلك لم يمنع من متابعة المفاوضات، اذ ذكر ان هنالك "افكار بديلة يمكن ان تحرك"، لكن الامريكيين رأوا طرفاً عراقياً يخالف رئيس الوزراء - وهو وزير خارجيتها (هوشيار زيباري) الذي اعلن امكانية التوصل قريباً الى اتفاق بسبب تحسن في الموقف الامريكى - وطمان الى ان الاتفاقية العتيدة لن تعطي اي حصانة للامريكيين.<sup>(79)</sup>

ورافق ذلك تهديدات من الجهة الأمريكية، فالرئيس (جورج بوش الابن) أعلن ان مشروع الاتفاقية غير قابل للتعديل، وان على السلطات العراقية توقيعه، ورئيس هيئة الاركان المشتركة الادميرال (مايكل مولن) يحذر العراق بالقول: (ان العراق سيخاطر بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الامنية ..، واعلن: ان الوقت ينفذ، وان العراقيين لا يدركون خطورة الوضع الان ...).<sup>(80)</sup>

<sup>(78)</sup> محمد طي، مشاكل الاتفاقية العراقية - الأمريكية، في كتاب : نقد وتحليل الاتفاقية الامنية الأمريكية - العراقية، الندوة الفكرية حول: مؤتمر العراق والاتفاقية الامنية الأمريكية - العراقية المنعقدة في بيروت، سلسلة كتب، مركز العراق للدراسات (36)، ط1 (بيروت: مركز العراق للدراسات، 2009)، ص123.

<sup>(79)</sup> المصدر نفسه ، ص123.

<sup>(80)</sup> نقلا عن: محمد طي، المصدر نفسه، ص123.

وأكد هذه التهديدات وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري) في مقابلة مع اذاعة (BBC) البريطانية، فقد كشف عن ابلاغ الامريكيين الحكومة العراقية سيوقفون جميع عمليات القوات الأمريكية في العراق، وكذا عمليات الدعم والتدريب وجميع المشروعات الانشائية والاقتصادية، اذ لم يصادق الجانب العراقي على الاتفاقية قبل نهاية العام 2008، منذ توقيع الرئيس الامريكي (جورج بوش الابن)، ورئيس الحكومة العراقية (نوري المالكي)، في اب من العام 2007، وثيقة مشروع اعلان المبادئ، وحتى اقرارها من جانب مجلس النواب العراقي في يوم 27/ تشرين الثاني من العام 2008، ظلت الادارة الأمريكية تضغط من اجل ضرورة توقيع الاتفاقية واقرارها قبل انتهاء ولاية (جورج بوش الابن)، بل كانت الادارة الأمريكية تأمل في ان يتم التوقيع قبل وقت مناسب من اجراء الانتخابات الرئاسية لتسويقها كعنصر حقيقي يمكن توظيفه لدعم فرص المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية (جون ماكين)، الا انه لم يكن لها ذلك.<sup>(81)</sup>

ونظراً لادراك الادارة الأمريكية اهمية توقيع هذه الاتفاقية بكل ما تعنيه من مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد اضطرت الى الاستجابة لعدد من مطالب التعديل التي تقدمت بها الحكومة العراقية، فعلاوة على ما تمثله عملية التوقيع من مكاسب ادبي للادارة الأمريكية الحريصة على الترويج لها كعنصر كبير يجب الاحتفاء به، فإن الاتفاقية تحقق للولايات المتحدة الأمريكية مكاسب استراتيجية اهمها:<sup>(82)</sup>

1. توظيف العراق كقاعدة امنية لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة للامن القومي الأمريكي سواءً كانت من جماعات مسلحة كتنظيم القاعدة ام حزب الله في لبنان ام دول معادية، مثل: سوريا وايران.
2. الاستفادة من ما حققته القوات الأمريكية خلال السنوات الماضية لضمان تدفق النفط من المنطقة، وضمان امن (اسرائيل) .
3. تأمين مستقبل العراق بالصورة التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية له لضمان عدم خروجه عن قواعد اللعبة الاقليمية والدولية، حسب الرؤية الأمريكية .
4. ان الولايات المتحدة الأمريكية ارادت من هذه الاتفاقية ان تزيل مخاوفها من احتمال ولوج الصين وروسيا واليابان، كذلك الاتحاد الاوبي اكثر فاكثر في المنطقة وفي العراق ودول الخليج، ومن ثم تُعدّ مثل هذه الاتفاقية ضمانة وحماية لمصالحها من المنافسة الدولية في العراق ومنطقة الشرق الاوسط .<sup>(83)</sup>

<sup>(81)</sup> محمد السعيد إدريس، الاتفاقية الأمنية العراقية بين طهران وواشنطن، مجلة السياسة الدولية، العدد(175)، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009)، ص191.

<sup>(82)</sup> المصدر نفسه ، ص191.

<sup>(83)</sup> برهان إبراهيم كريم، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية 24 / 9 / 2008:

5. ان التفويض الدولي الممنوح للقوات الأمريكية من قبل مجلس الامن سنتتهي في 2008/12/31، الا انه بموجب الاتفاقية الامنية سوف يتم شرعنة الاحتلال بعد ان وقع عليها العراق ومن ثم تمنح القوات الأمريكية عن طريقها البقاء الى اجل غير محدد دون الحاجة الى شرعنة الاحتلال الامريكي من قبل مجلس الامن لمدة جديدة ومحددة. (84)

ولذا يتضح مما سبق: ان جوهر الاتفاقية الامنية الأمريكية - العراقية كما يبدو هو فقط مجرد الانتقال من حالة احتلال وفقاً لتفويض دولي الى حالة وصايا امريكية مباشرة. (85)

وفي كانون الثاني من العام 2009، دخلت الاتفاقية الامنية حيز التنفيذ التي وقعتها الحكومة العراقية برئاسة (نوري المالكي) مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جاءت تحت عنوان (اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية، وترتيبات وجودها المؤقت في العراق (SOFA) (status of forces Agreements)، وهي وثيقة عول عليها كما ظهر من مواقف (اركان السلطة العراقية) لتتخذ جسراً يعبر بالعراق من الاحتلال الامريكي القائم حالياً الى عراق (محرر) موحد خال من القوات الاجنبية، لتكون اداة تخرج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بالفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة الى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة او وصاية، وارادتها الولايات المتحدة الأمريكية جسراً يخرج قواتها من ارض الاضطراب والقتل الذي كانت تواجهه الى جزر او واحات امنة تتمركز فيها دون ان يكون في الانتقال والتجوال هدر للمصلحة الأمريكية العليا او تفريط بالاهداف الاستراتيجية الأمريكية الاساسية. (86)، فضلاً عن هذه الاتفاقية، وقع وزير خارجية العراق (هوشيار زيباري)، والسفير الامريكي (ريان كروكر) اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون (SOFA) في تشرين الثاني من العام 2008، بنسختين اصليتين باللغة العربية والانكليزية، ويتساوى النصان في الحجية القانونية وتتكون هذه الاتفاقية من (11) قسماً تناولت مجالات التعاون السياسي والدبلوماسي والدفاعي والامني والثقافي والاقتصادي والصحي، كما تضمن الاتفاق التعاون في مجال انفاذ القانون والقضاء، وتأليف لجان مشتركة لمتابعة حسن نية تنفيذ الاتفاقية، هذا فضلاً عن الاتفاقيات والترتيبات التنفيذية، ويدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في الاول من كانون الاول العام 2009، بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤيدة لاكتمال الاجراءات اللازمة من الطرفين لتنفيذ هذا الاتفاق بموجب الاجراءات الدستورية ذات الصلة النافذة في كلا البلدين. (87)

(84) كاظم حسين، حول الاتفاقية العراقية - الأمريكية المفتوحة، الحوار المتمدن، العدد(2320)، 22 / 6 / 2008.

(85) عبد الجبار الالوسي، الاتفاقات الامنية العسكرية مع العراق وقضية السيادة والاستقلال والمسؤولية 11 / 6 / 2008:

[website//www.yanabeealira4.com/Politicfolder/ta/sil%20alalusi/100605htm](http://www.yanabeealira4.com/Politicfolder/ta/sil%20alalusi/100605htm).

(86) امين محمد حطيظ، الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكية واثارها في السيادة والامن العراقي والاقليمي في كتاب (نقد وتحليل للاتفاقية الامنية الأمريكية - العراقية)، مصدر سبق ذكره، ص 9.

(87) علي هادي حميدي، اتفاقي العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسة في مدى التكافؤ وعلاقتها بأنها تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، في كتاب (نقد وتحليل للاتفاقية الامنية الأمريكية...)، مصدر سبق ذكره، ص 193 - 197.

لقد كان للاتفاقية تداعيات على صعيد البيئة الداخلية (العراقية) والاقليمية، فأنا جميع الاطراف المتحمسة (الاكرد)، والمتردة (الشيعية)، والقلقة (السنة) ترى ان الحاجة ماسة للامريكيين ليس بوصفهم اصدقاء وحلفاء او شركاء، بل لانهم هم الذين خربوا كل شيء كان يمكن اصلاحه او قابلاً للاصلاح، ومن ثم فأنا عليهم تحمل نفقات دخولهم للعراق عند الخروج، كما ان العراق باحث عن فرصة للخلاص من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن ثم فأنا هنالك من يرى: ان هذه الاتفاقية ضرورية لردع جيران العراق الطامعون الاقوياء، في حين مايزال طرف ثالث لا يدري ان كان ما يجري صح ام خطأ، وهو الشعب العراقي بعموميته.<sup>(88)</sup>

اما على صعيد البيئة الاقليمية، فتري: ان هناك راجحين ومتضررين من هذه الاتفاقية، فالضرر والريح هنا امرأ نسبياً، ويتعلق بالعديد من المتغيرات والتطورات المتوقعة، فرغم ان دول محور الشر (سوريا، وايران) في العرف الامريكي يبدو انهم متضررون من هذه الاتفاقية، فهناك مؤشرات تدل على انهم قد يكونون اهم اكثر المنتفعين خصوصاً مع التوقعات بتغيير السياسة الأمريكية في عهد (اوباما).<sup>(89)</sup>

وعليه يمكن القول: ان الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ان تحقق العديد من الاهداف والمصالح في العراق عن طريق الاتفاقية الامنية ولكن بالرغم من ما تتمتع بها هذه الاتفاقية من امتيازات وتعاون وتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، الا انها تحوي في طياتها مساوئ كثيرة، لم يتم الكشف عنها، ففيما يتعلق بالمجال السياسي والدبلوماسي والثقافي نصت الاتفاقية الامنية بين الجانبين على:<sup>(90)</sup>

- دعم الحكومة العراقية على حماية النظام الديمقراطي في العراق من الاخطار داخلياً وخارجياً .
- دعم الدستور العراقي وصيانه بوصفه تعبيراً عن ارادة الشعب العراقي .
- دعم العراق وتعزيز مكانته في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية والاقليمية.
- تشجيع التبادل الثقافي والعلمي بين الدولتين .
- اما فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، فقد نصت الاتفاقية على جملة أمور يمكن أجمالها بالاتي :<sup>(91)</sup>
- دعم نمو العراق، وتحويله الى اقتصاد السوق .
- دعم تطوير المؤسسات الاقتصادية العراقية .

<sup>(88)</sup> عبد الحميد غانم، الاستراتيجية الامنية الأمريكية في العراق في ضوء الاتفاقية بين حكومتي العراق والولايات المتحدة، مجلة الفكر السياسي، العدد(32)، (دمشق : اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص16.

<sup>(89)</sup> شارل كاملة، الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكية، صك انتداب امريكي للعراق 2008/11/12: [www.site//www.ar.rain.ru/ana/ytice/articles/2008\\_11\\_92](http://www.ar.rain.ru/ana/ytice/articles/2008_11_92)

<sup>(90)</sup> ياسيل يوسف بجك، مشروع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد(354)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، اب 2008)، ص69.

<sup>(91)</sup> سعد سلوم، مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية في ضوء المبادئ المالكي - بوش، الحدث السياسي، وحدة البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الاول، 2008، ص15.



Source: [www.Usinso.state.gov/journals/tips/030/ijpa/focusa/htm](http://www.Usinso.state.gov/journals/tips/030/ijpa/focusa/htm)

هذا ما اشار اليه (هنري كيسنجر) في مقالته (قبل تسلم العراقيين سيادة وطنهم): (ان مهمة تخفيف مستنقع الارهاب بحاجة الى منفذ، وربما الى ارضية انطلاق كما اعتادت عليه الاستراتيجية الأمريكية ابتكار او وضع موطئ قدم ابان الحرب الباردة للانقضاض على الاتحاد السوفيتي وحلفائه فرأت في الساحة العراقية على الرغم من كلفة العمل بها ذلك المنفذ).<sup>(97)</sup>

كما ان الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال الاتفاقية الأمنية واستراتيجية الانسحاب حققت الهدفين المهمين اللذين شنت الحرب اللامشروعة على العراق ودمرت من خلالها العراق؛ وهذان الهدفان<sup>(98)</sup> :

1. تحقيق الوجود المتقدم في الشرق الأوسط بوجود قاعدة او مجموعة قواعد في العراق بموقعه الجيو- استراتيجي في الشرق الاوسط.

2. تحقيق القاعدة الجيو- اقتصادية القائلة بأهمية النفط العراقي والسيطرة على احتياطاته للتحكم بالأسواق العالمية ، وللتخلص من أزمة الطاقة الأمريكية المرتقبة على مدى سنوات القرن الحادي والعشرين القادمة .

يتضح مما سبق ان مقتضيات التحليل الواقعي لما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق كشف لنا ان ثمة فوارق نوعية ستحكم العلاقات الأمريكية . العراقية يمكن رسم ملامحها في ثلاثة سيناريوهات<sup>(99)</sup>:

1. السيناريو الأول : وعلى المدى القريب هو على شكل علاقات التعاون والصداقة ، وسنجد فيها خضوعاً عراقياً للإدارة الأمريكية سيما وأن العراق ما زال تحت طائلة الفصل السابع، ويستند في حدوثه على النظام السياسي العراقي والسياسيين الحاليين ، بحيث يجد هؤلاء الساسة في الإدارة الأمريكية المخلص والمنقذ من أي اعتداء خارجي او حتى

<sup>(97)</sup> نقلا عن : مجموعة من الباحثين، مستقبل العملية السياسية في العراق وتحدياتها، دراسة في مشهد الانقاذ الوطني، التقرير الإستراتيجي العراقي لعام 2008، (بغداد : مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، ص85.

<sup>(98)</sup> سوسن اسماعيل العساف ، العلاقات العراقية . الأمريكية : توازنات ما بعد الانسحاب ، تقارير (مركز الجزيرة للدراسات ، 4 كانون الاول 2011 ) ، ص8 .

<sup>(99)</sup> المصدر نفسه ، ص8 .

داخلي ، سيجعل ذلك بالتأكيد العلاقة بين البلدين ضرورة ملحة ، وما يعزز هذا النوع من العلاقة . أولاً: التوقيع على مزيد من الاتفاقيات الطويلة الأمد الاقتصادية والعسكرية ، والأخر : ما يتعلق بتنظيم القاعدة الذي سيميل إلى تغيير استراتيجيته في العراق من هجمات مباشرة على القوات الأمريكية إلى التركيز على القوات العراقية، الأمر الذي سيجعل الحاجة إلى الجانب الأمريكي ضرورة ملحة وسيبقى علاقات التعاون بين البلدين في إطاره الاستراتيجي مكافحة الإرهاب الدولي .

2. السيناريو الثاني : هو علاقة متأرجحة بين التعاون والمناكفة (شق عصا الطاعة ) وهذا السيناريو يتحقق على المدى المتوسط ، ويتطلب حصوله ان يكون العراق دولة كاملة الأهلية والاستقلال وذات سيادة وتقوم في اتخاذ قرارات في سياستها الخارجية غير مؤثرة عليه من قوة خارجية وذات حكومة تكنوقراط بعيدة عن المحاصصة الطائفية ، وتضع المصلحة القومية العراقية العليا أساساً للتعامل في السياسة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع القوى الإقليمية ودول الجوار ، وضمن استراتيجية الحفاظ على الأمن القومي العراقي ، وفي مثل هذه العلاقة سوف لن يكون هناك صراع أزمي ولا تعاون أزمي وإنما هنالك مصالح واحترام متبادل وحدود لا يمكن ان تتجاوزها الولايات المتحدة الأمريكية ويستوجب هذا السيناريو عراقاً قوياً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وذا استراتيجية واضحة المعالم والأهداف .

3. أما السيناريو الثالث وللمدى الاستراتيجي البعيد يتمثل في عودة علاقات المواجهة والتصادم ، وذلك بمجيء حكومة وحدة وطنية قوية تعمل على بناء السلام والأمن والدولة بمفاهيم التغيير من الداخل والاعتماد على القوى الوطنية الداخلية الراضية لجعل العراق قاعدة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية .

ويبقى السيناريو الأول الأكثر احتمالاً للسنوات المقبلة القادمة ، فجميع المؤشرات الحالية من منطلق المدرسة الواقعية تؤكد ان العراق لا يمكن ان يفك ارتباطه الاستراتيجي بالولايات المتحدة الأمريكية ما دام العراق تحت طائلة الفصل السابع، فالعلاقات التي ينوّه بها السياسيون الرسميون من الإدارتين العراقية والأمريكية تؤكد ان المصلحة والصدقة ستكون المرتكز الفعلي الذي سييسر العلاقات بين البلدين . وهذا ما أكدته زيارة نائب الرئيس الأمريكي (بايدن ) الأخيرة إلى بغداد في 30 تشرين الثاني عام 2011 ليحتفل بتسليم العراق للعراقيين وليعلن بشكل رسمي عن الانسحاب الأمريكي منه لتؤكد ذلك عندما أعرب عن نية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العراق في كافة المجالات .

## الخاتمة :

يتضح ممّا سبق ان السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق تهدف الى الهيمنة والسيطرة على العراق والتحكم بموارده الاقتصادية ، لأن السيطرة على العراق يعني السيطرة على عموم الخليج العربي ، ومن ثمّ السيطرة على العالم والتحكم به ، ومنع ابرز المنافسين من اداء دور عالمي منافس للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية والمهمة ، لذا شكل التدخل الأمريكي في العراق منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الإقليمية والدولية من حيث المدلول السياسي ، وكذلك من

حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية مباشرة في هذه المنطقة المهمة من العالم .

وتأسيساً على ما تقدم يمكن التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

1. ان الحجج والاهداف التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق، والمتمثلة باسلحة الدمار الشامل، وارتباط النظام العراقي بالمنظمات الارهابية، وابتعاد النظام العراقي عن قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ثبتت انها اهداف مرحلية تكتيكية، وان ما ترنوا اليه يكمن في تحقيق اهداف استراتيجية بعيدة المدى يقع البعض منها ضمن خانة الاهداف السياسية والامنية المتمثلة بـ: فرض الهيمنة على العالم ، الحفاظ على امن اسرائيل ، اعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة عن طريق تغيير (النظام الاقليمي العربي) الى نظام شرق اوسطي، اما ما يقع ضمن خانة الاهداف الجيواقتصادية فتتمثل في : السيطرة على مركز قلب الشرق الاوسط الكبير (العراق)، والذي يعد نقطة الانطلاق والثوب باتجاه غرب ايران والقوقاز ، وكذلك اواسط اسيا، كما يسهل اكثر الاقتراب من القوى النووية الاسيوية ، السيطرة على المواد الاقتصادية من نفط وموارد طبيعية وصناعية او زراعية لادامة صناعتها، وانعاش الاقتصاد الامريكي، اما القسم الثالث من الاهداف فيقع ضمن خانة الاهداف العسكرية، والتي تتمثل بتنشيط استراتيجية الضربات الوقائية ، تنشيط وتفعيل استراتيجية حلف الناتو ، تغيير العقيدة العسكرية للجيش العراقي الجديد، وجعله يتركز في الحماية والدفاع عن العراق فقط. دون ان يلزم بأي دور قومي عربي خارجي طبقاً لما جاء في الاتفاقية الامنية .
2. اتضح لنا: ان البيئة الاقليمية سواء كانت عربية ام غير عربية ما عدا اسرائيل وبعض الدول العربية لم تكن مهيئة لتقبل فكرة شن الحرب على العراق، وهذا عكس ما كانت عليه خلال حرب الخليج الثانية العام 1991، والسبب يعود الى عدم صحة الذرائع والاسباب التي صاغتها الادارة الأمريكية لتسويغ غزوها للعراق، والى خشية بلدان المنطقة من انعكاسات الحرب على دولها .
3. سوف يكون العراق على وفق التصور الامريكي حجر الزاوية في عملية التغيير في عموم المنطقة العربية، اذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد العراق حرباً حضارية لترسيخ مفاهيم وقيم العولمة الجديدة، وهذا ما اكدته (وقتئذ) مستشارة الامن القومي الامريكي السابقة كونداليزا رايس في العام 2003، اذ قالت في محاضرة لها : ((مثلما تحولت المانيا الى حجر الزاوية لأوروبا فيما يتعلق بضمان عدم شن حرب، فان عراقاً مختلفاً سيصبح نوعاً من حجر الزاوية لشرق اوسط مختلف لن يظهر فيه ايديولوجيات الكراهية ... ؟)) .
4. ان واقع الاحتلال انعكس (سلباً) على الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان اظهر عدم مصداقيتها بعد التأكد من خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل، وعدم صلته بالتنظيمات الارهابية، فضلاً عن انتشار مشاعر العداة

والكراهية لها في انحاء العالم العربي والاسلامي، وازداد وتصاعد مستوى العمليات المسلحة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية ودول العالم كافة .

5. ان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من احتلال العراق هو: بناء قواعد عسكرية دائمة في العراق، وهو ما يعني: ربط منطقتين حيويتين بالنسبة لمستقبل الهيمنة الأمريكية، وهي منطقة الخليج العربي ومنطقة اسيا الوسطى، اذ يعني وجود قواعد عسكرية في العراق: القدرة على التدخل السريع، والاشراف على كلتا المنطقتين الحيويتين مما يسهم في اعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية ليكون العراق بمثابة مركز القيادة للجيش الامريكى ، سيما في منطقة الخليج العربي.